

دراسات محكمة

أي رهان على البرامج الانتخابية
لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟

فؤاد أشن

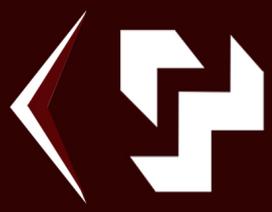
باحث في القانون العام

جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة



مقدمة

لا شك أن التعددية الحزبية نشأت لتعبر عن مختلف التوجهات الفكرية والأيدولوجية داخل المجتمعات، ففكرة الحزب الواحد التي أخذت بها مجموعة من البلدان خاصة منها تلك التي كانت إلى جانب المعسكر الشرقي إبان الحرب الباردة عملت على تنميط الحياة السياسية وتوجيهها وفق الفلسفة التي يقوم عليها الحزب الوحيد، ولم يكن يسمح بظهور أية كيانات سياسية مضادة تعمل على التعبير عن توجه فكري وسياسي مناقض.

فالبلدان التي تعرف تعددية حزبية تلعب فيها الأحزاب السياسية دورا مهما في التعبير عن تعددية الأفكار والتصورات لتدبير الشأن العام، وتكون الغاية الأساسية بالنسبة لهذه الأحزاب هي الوصول إلى السلطة من خلال طرح برنامجها في الانتخابات والدفاع عنه من أجل تطبيقه.

وفي التجربة المغربية، نجد أن مختلف الدساتير التي عرفها المغرب بدءا بدستور 1962 قد منعت نظام الحزب الوحيد، حيث تم فتح المجال السياسي للتعددية الحزبية تكريسا للنهج الليبرالي الذي اختاره المغرب.

ومن الجوانب المهمة التي توضح مزايا نظام التعددية الحزبية نجد تعدد التصورات والرؤى بخصوص تدبير قضايا الشأن العام، وتظهر هذه التصورات بشكل أساسي أثناء صياغة الأحزاب السياسية لبرامجها الانتخابية من خلال تقديمها للحلول والبدائل في مختلف المجالات انطلاقا من مرجعيتها السياسية والفكرية.

وحسب موريس دوفيرجيه فالحزب السياسي هو اجتماع أشخاص يعتقدون العقيدة السياسية نفسها.¹ ولذلك فرابطة العقيدة لا يمكن أن ترجمتها على أرض الواقع إلا من خلال صياغة برامج انتخابية تقدم حلولاً واختيارات واضحة أمام الناخب للمشاكل الداخلية والخارجية.²

والبرنامج الانتخابي من هذا المنطلق هو ما يعترز الحزب السياسي تنفيذه من سياسات وبرامج ومشاريع في مختلف المجالات في حال وصوله إلى السلطة عن طريق الانتخابات.

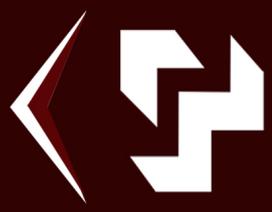
وتتجلى أهمية دراسة البرامج الانتخابية في معرفة مختلف الرؤى والتصورات التي تقدمها الأحزاب السياسية لتدبير الشأن العام من جهة، ومن جهة أخرى معرفة مستوى تأثير هذه البرامج على نتائج الانتخابات.

وسنعمل من خلال هذه الدراسة على تمحيص البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب السياسية التي تم طرحها خلال الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ومعرفة أولوياتها وتصوراتها للتدبير العمومي؟ وإلى أي حد تراهن

¹ موريس دوفيرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص: 2

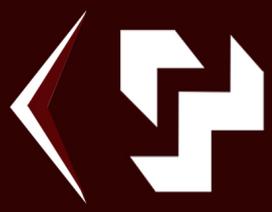
² سعاد الشراوي، الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها، منشورات مركز البحوث البرلمانية، القاهرة، 2005، ص: 4

أي رهان على البرامج الانتخابية لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟



هذه الأحزاب السياسية على برامجها الانتخابية لحسم المعركة الانتخابية؟

وللتفصيل في هذه الإشكالية، سنقسم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، سنتطرق في الأول إلى المضمون الاجتماعي والاقتصادي للبرامج الانتخابية، فيما سنخصص الثاني للحديث عن تأثير البرامج الانتخابية في حسم معركة 7 أكتوبر 2016 الانتخابية.



المحور الأول: المضمون الاجتماعي والاقتصادي للبرامج الانتخابية

إن دراسة كافة مضامين البرامج الانتخابية للأحزاب التي دخلت غمار المنافسة الانتخابية لتشريعات 7 أكتوبر 2016 لا تسمح به مساحة هذه الدراسة، لذلك سنكتفي بدراسة برامج أحزاب: التجمع الوطني للأحرار،³ حزب الاستقلال،⁴ حزب العدالة والتنمية،⁵ وحزب الأصالة والمعاصرة.⁶ وسنتطرق في دراستنا لهذه البرامج الانتخابية في علاقتها بالسياسات العمومية في فرعين، الأول سنعرض فيه لتصور الأحزاب السياسية للسياسات العمومية الاجتماعية، وفي فرع آخر سنعرض لتصور الأحزاب السياسية للسياسات العمومية الاقتصادية.

الفرع الأول: السياسات العمومية الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية

يعتبر المجال الاجتماعي أحد أبرز المجالات التي تجذب أنظار المتابعين للبرامج الانتخابية لسببين: أولهما أن المجال الاجتماعي في المغرب يعاني من أزمة كبيرة لم تنفع معها السياسات العمومية التي عملت الدولة على نهجها في السنوات الماضية،⁷ أما السبب الثاني فيتمثل في وقع الخطاب الاجتماعي على الهيئة الناخبة، وسهولة استثماره من أجل توسيع دائرة الاستقطاب. ولذلك أولت الأحزاب السياسية التي دخلت غمار الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي، وعملت على تقديم تصوراتها وحلولها للمعضلة الاجتماعية في برامجها الانتخابية.

ففي قطاع الصحة اتفقت جل البرامج الانتخابية على ضرورة تأهيل البنية التحتية الصحية، لذلك نجد

3 دخل حزب التجمع الوطني للأحرار غمار الحملة الانتخابية ببرنامج انتخابي تحت شعار "تحرير الطاقات وتعزيز التضامن"، وهو شعار يهدف من خلاله الحزب إلى تسويق توجهه المنفتح باعتباره حزبا ليبراليا، لكن في نفس الوقت تعزيز قيم التضامن التي تعتبر من قيمة أصيلة لدى الأحزاب الاجتماعية.

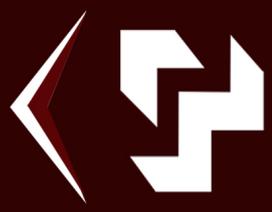
4 حزب الاستقلال الذي انسحب من حكومة عبد الإله بن كيران، دخل الحملة الانتخابية لاستحقاقات 7 أكتوبر 2016 ببرنامج انتخابي شعاره "تعاهد من أجل الكرامة"، وهو شعار ينحو نحو التركيز على القضايا الاجتماعية بشكل أساسي.

5 بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي قاد الحكومة المنتهية ولايتها فقد كان شعار برنامجه الانتخابي هو "صوتنا فرصتنا لمواصلة الإصلاح" فهو بذلك يثمن منجزات ولايته السابقة ويطمح في ولاية ثانية لمواصلة نفس السياسة التي باشرها سابقا.

6 بالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، اختار شعار برنامجه الانتخابي أن يكون "التغيير الآن"، وهو بذلك يقدم نفسه كبديل قادر على قيادة الحكومة المقبلة، ونهج سياسات مغايرة للتي نهجتها الحكومة المنتهية ولايتها.

7 وقف المغرب جليا على محدودية تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي حينما قام بتقييم الخمسين سنة التي تلت حصول المغرب على الاستقلال من خلال ما اصطلح عليه بتقرير الخمسينية الذي أعد سنة 2005، وقبل ذلك قام البنك الدولي في تسعينيات القرن الماضي بالتنبيه إلى محدودية نتائج تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي من خلال تقرير خاص عن المغرب. يراج في هذا الصدد: المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006، ص: 141، وكذلك:

Synthèse Du Rapport De La Banque Mondiale De 1995, Publié Par La Direction Des Etudes Et Des Prévisions Financières, Ministère De L'économie Et Des Finances



حزب التجمع الوطني للأحرار قد سطر مجموعة من الإجراءات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، حيث يجعل من رفع ميزانية الصحة إلى 7% من الميزانية العامة للدولة مدخلا أساسيا لرفع مستوى الخدمات الصحية وتسهيل الولوج إلى العلاج وإصلاح نظامه، من خلال ضمان حد أدنى من العلاج وتأهيل البنية التحتية الصحية، بالإضافة إلى تفعيل تعميم التغطية الصحية لتشمل 10 إلى 12 مليون مواطن.

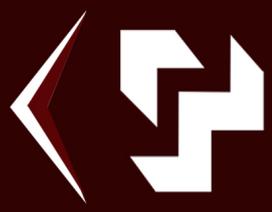
نفس الاهتمام عرفه القطاع في البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال، حيث استهدف تحسين الولوج للخدمات الصحية لكافة الشرائح المجتمعية وتحسين التأطير الصحي من خلال تقليص العجز في عدد الأطباء والمرضى، بالإضافة إلى تقوية وتأهيل البنية التحتية الصحية.

ولا يختلف كثيرا البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، في شقه المتعلق بقطاع الصحة عن باقي البرامج الانتخابية الأخرى، فقد ركز على تعزيز وتأهيل البنية التحتية الصحية، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وتعزيز الموارد البشرية وتحسين تديرها، كما يجعل من الاهتمام بصحة الأم والطفل أولوية وطنية إستراتيجية.

وبالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، فقد ركز في برنامجه الانتخابي على التأهيل العاجل للمستشفيات الإقليمية والمستوصفات خصوصا ما يتعلق بالتجهيزات، وإرساء سياسة الأداء مقابل المردودية سواء ما يتعلق بالموارد البشرية أو الإعانات الموجهة للمستشفيات الجامعية. كما يضع الحزب من بين أولوياته تصحيح الاختلالات التي يعرفها تنزيل RAMED، ومعالجة اختلالات التغطية الصحية في علاقتها بالقطاع الخاص، كما يراهن الحزب في سياسته لتأهيل القطاع الصحي على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فالملاحظ من خلال ما سبق أن البرامج الانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية تتفق على أن قطاع الصحة يعاني من مشاكل على مستوى البنية التحتية الصحية، ونقص على مستوى الموارد البشرية، وهو ما جعل هذه البرامج تؤكد على ضرورة تجاوز هذه الإشكالات كأولوية لتسهيل الولوج إلى العلاج.

وفي قطاع التعليم، نجد أن مختلف البرامج الانتخابية تركز على ضرورة القيام بإصلاح جذري وعاجل للقطاع كما هو حال البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي ركز على ضرورة إصلاح منظومة التربية والتكوين وإعادة الاعتبار للمدرسة المغربية وإصلاح المناهج التربوية. كما سطر ضمن أولوياته في مجال التعليم تسريع تعميم التعليم على الفتيات والفتيان خلال 5 سنوات، وتقليص الفارق بين القطاعين العام والخاص، كم يتعهد بتخصيص منح للطلبة بقيمة 500 درهما في الشهر للسكن وإعانات للأسر ذات الدخل المحدود بقيمة 400 درهما للشهر من أجل تمدرس الأطفال.



من جانب آخر، يطمح البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال في سياسته بخصوص قطاع التعليم إلى الرفع من نسبة التلاميذ الذين يكملون التعليم الابتدائي إلى 100 % في أفق 2021 عوض 78 % حاليا، وكذا تعميم وإلزامية تدرّس الأطفال إلى سن 15 سنة، وتحسين جودة التعليم (المناهج - اللغات - القيم). كما يضع الحزب من بين أولوياته في هذا المجال إصدار القانون الإطار للرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، وتأهيل الأطر التربوية، وتأهيل البنية التحتية. وفي ميدان التعليم العالي يراهن البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال على تجويد التكوين الجامعي، وبناء مجتمع المعرفة وتمكين الوطن من أطر عليا ذات كفاءة.

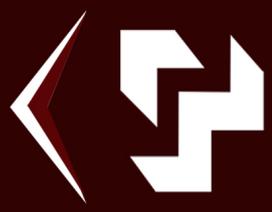
أما البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في جانبه المتعلق بالتعليم، فقد ركز هو الآخر على إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من خلال العمل على إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين، وكذا إصلاح المناهج والبرامج التعليمية، وتأهيل الموارد البشرية. ويستهدف الحزب من خلال هذه الإجراءات إرساء مدرسة منصفة وذات جودة بكل مجالات التراب الوطني من خلال التعميم التدريجي للتعليم الأولي، واعتماد وتفعيل بيداغوجيات تتمحور حول المتعلم، وتعميم قاعات للمدارسة وفضاءات لغوية، ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين. وفيما يخص التعليم العالي يهدف البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية إلى إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي من خلال إصلاح منظومة الحكامة، وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة وربط التكوينات بحاجيات التنمية.

وبالنسبة للبرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة فقد ركز على أجرأة الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، ومراجعة المناهج والبرامج الدراسية واعتماد اللغات الأجنبية في تدريس المواد العلمية، وتجويد نظام توظيف وتقييم أداء المدرسين، و العمل على تعميم التعليم الأولي، بالإضافة إلى عقلنة واجبات التمدرس في القطاع الخاص. وفي الشق المتعلق بالتعليم العالي، نص البرنامج الانتخابي للحزب على بلورة تعاقد جديد بين مؤسسات الدولة والمجتمع والجامعة، وتجميع كل مؤسسات التعليم العالي المدنية تحت مسؤولية نفس القطاع الوزاري، والأجرأة الفعلية لمبدأ الاستقلالية المالية والبيداغوجية للجامعات.

وعليه، فقطاع التعليم لا يختلف كثيرا عن قطاع الصحة، حيث نجد اتفاق بين مختلف البرامج الانتخابية على أنه يعاني من مشاكل عديدة تؤثر على مردودية المنظومة ككل، وهو ما يجعل من إصلاح القطاع في كل جوانبه مسألة ضرورية ومستعجلة.

ومن الجوانب التي تحظى باهتمام الأحزاب السياسية حين صياغتها لبرامجها الانتخابية نجد الجانب المتعلق بسياسة التشغيل، وذلك بالنظر إلى ما قد يحدثه ذلك من إشعاع للحزب في حملته الانتخابية خاصة لدى فئة

أي رهان على البرامج الانتخابية لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟



الشباب.

فبالنسبة للبرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار فقد جعل من تركيز الاستراتيجيات الحكومية على خلق فرص الشغل مسألة في غاية الأهمية، بالإضافة إلى خلق فرص الشغل في الاقتصاد الاجتماعي. من جانب آخر، يجعل حزب التجمع الوطني للأحرار من المقابلة المغربية مجالا خصبا لخلق مناصب الشغل، ولذلك فهو يدعو إلى تأهيلها من أجل تحقيق هذا الرهان، ويقترح الحزب لتحقيق هذه الغايات مجموعة من الإجراءات كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في جميع الاستثمارات، وتطوير الشراكة بين القطاعين العم والخاص.⁸ وهو توجه يدعم تركيز التشغيل في القطاع الخاص مع مواكبة ودعم الدولة لهذه السياسة. وهي نفس السياسة التي نجدها في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية والذي كرس نفس السياسة التي اتبعها خلال الحكومة السابقة والتي تركز بالأساس على تشجيع المبادرات. ولذلك نجد سياسة الحزب في مجال التشغيل تقترح إحداث تداريب لمدة 6 أشهر في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وتشجيع المقاولات على تخصيص تداريب لخريجي الجامعات والمعاهد، ودعم ومواكبة المبادرات الشبابية في التشغيل الذاتي.⁹

أما حزب الأصالة والمعاصرة فقد جعل المدخل القانوني محور سياسته المقترحة في مجال التشغيل من خلال مراجعة مدونة الشغل عبر تحديد إطارين الأول إجباري يخص الحقوق الأساسية، والثاني اختياري يخص الحقوق التكميلية، وكذا توسيع تمثيلية أرباب العمل وممثلي الأجراء في مختلف التنظيمات المهنية.¹⁰

في حين لم يخصص حزب الاستقلال في برنامجه محورا خاصا للسياسة التي يطمح لتطبيقها في مجال التشغيل باستثناء بعض الإشارات حين تطرقه للسياسة الاجتماعية والاقتصادية التي سينهجها، من قبيل تبسيط المساطر للحصول على الدعم بالنسبة لفاقد الشغل، وتقديم دعم لحاملي الشهادات لمدة ثلاثة أشهر بعد التخرج لتسهيل البحث عن الشغل، بالإضافة إلى استهداف خفض نسبة البطالة للحاصلين على الشهادات إلى 7%.¹¹

ما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق عرضه في هذا الفرع المتعلق بالشق الاجتماعي للبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، هو التشابه الكبير بين البرامج الانتخابية في شقها الاجتماعي، حيث كانت جل التشخيصات والمقترحات متقاربة إلى حد كبير.

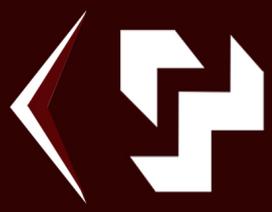
⁸ البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 11-14

⁹ البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 44-56

¹⁰ البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 28-37

¹¹ البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 37-52

أي رهان على البرامج الانتخابية لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟



الفرع الثاني: السياسات العمومية الاقتصادية في برامج الأحزاب السياسية

قامت كل الأحزاب السياسية التي دخلت غمار الانتخابات التشريعية على تقديم تصورها للسياسة الاقتصادية التي ستنهجها في حال مشاركتها في الحكومة المقبلة، حيث عملت بالأساس على تحديد القطاعات الاقتصادية التي ستشكل أولوية أولوياتها، وأهداف هذه السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيرها على التوازنات الماكرواقتصادية.

فبالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار، تقوم السياسة الاقتصادية التي اقترحها في برنامجه الانتخابي على مرتكزين أساسيين هما: معالجة ثلاثية النمو والتشغيل والخدمات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى على تسريع تنفيذ المخططات القطاعية. ويهدف الحزب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الماكرواقتصادية، كتحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 4.5% و 5.5%، واستقرار عجز الميزانية بين 2% و 3%، و الحفاظ على نفقات الاستثمار في الميزانية في حدود 60 مليار درهم سنويا، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية بنسبة 5% سنويا، وحصص معدل البطالة في أقل من 8% في أفق سنة 2021¹²

أما حزب الاستقلال، فيقترح نموذج جديد للتنمية الاقتصادية من خلال خلق اقتصاد تنافسي يقوم على دعم الإنتاج والتصدير ودعم الاستهلاك وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير الصناعة الوطنية، ودعم الفلاحة الصناعات المرتبطة بالصيد البحري، وتنمية الطاقات المتجددة.

ويهدف البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال من وراء سياسته الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الماكرواقتصادية من قبيل خفض نسبة الدين العمومي إلى 70% في أفق 2021، وتخفيض نسبة عجز الميزانية إلى 3% في أفق 2021 بالإضافة إلى الرفع من معدل الاستثمار الوطني ليصل إلى 36% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق 2021¹³

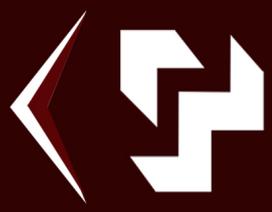
من جهته، يركز البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الشق المتعلق بالسياسة الاقتصادية في برنامجه الانتخابي على دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي وتعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني، والنهوض بالصادرات المغربية، وتيسير الولوج إلى العقار، وتدعيم التنمية المستدامة¹⁴.

¹² البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 6-10

¹³ البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 20-36

¹⁴ البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 38-43

أي رهان على البرامج الانتخابية لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟

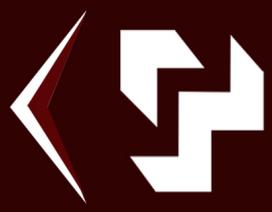


أما حزب الأصالة والمعاصرة، فيستهدف برنامجه الانتخابي في شقه الاقتصادي إلى الانتقال إلى التركيز على المنتجات الفلاحية وتوجيهها نحو التصدير وتطوير الصناعات الفلاحية والغذائية. وفي الصناعة العمل على بلوغ نسبة 20% كمساهمة للقطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام. وتعزيز دينامية قطاعات السيارات، والطيران والالكترونيات. كما يراهن الحزب على رفع ميزانية الاستثمار الحكومي خلال الفترة التشريعية إلى 70 مليار درهم كل سنة بزيادة 10 ملايين درهم، بالإضافة إلى دعم الاستثمار الخاص.¹⁵

فالسياسة الاقتصادية للأحزاب السياسية التي تم اقتراحها في برامجها الانتخابية لا تخرج عن الإطار العام الحالي، حيث التركيز على القطاع الفلاحي كقاطرة للاقتصاد الوطني، مع إعطاء أهمية لبعض القطاعات الاقتصادية الناشئة كصناعة السيارات والإلكترونيك، وهي سياسات للدولة يصعب على أي حزب أن يعارض توجهاتها بالنظر إلى المجهودات التي تم بذلها في العقد الأخير لترسيخ هذا النموذج. غير أنه كان من الأجدى أن تقدم الأحزاب السياسية تصوراتها لإقامة نظام للحكامة والالتقائية والتجانس بين مختلف البرامج المشكلة للسياسات الاقتصادية الجديدة، وهو الإشكال الذي ظل يطرح بقوة خلال السنوات الأخيرة من طرف الحكومة وشركائها الاقتصاديين دون الاهتمام إلى حلول عملية.¹⁶

¹⁵ البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، ص: 20-25

¹⁶ في هذا الجانب، تم عقد المناظرة الوطنية الأولى للحكامة حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المنظمة من طرف الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة بالصخوريات يومي 12 و 13 فبراير 2013، والتي حاولت إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالتضارب الحاصل فيما يتعلق بتدخلات الدولة. للتفصيل في هذا الجانب أكثر يراجع التقرير الختامي للمناظرة الوطنية الأولى للحكامة حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المنظمة من طرف الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة المنعقدة بالصخوريات يومي 12 و 13 فبراير 2013، ص: 2



المحور الثاني: أهمية البرامج في حسم المعركة الانتخابية والسياسية

سنعمل في هذا المحور على معرفة الأهمية التي تولمها الأحزاب السياسية لبرامجها خلال حملاتها الانتخابية في فرعين، الأول سنخصصه لمعرفة مدى واقعية البرامج الانتخابية، أما الثاني فسنعلم من خلاله على تحديد مستوى الرهان على عملية تسويق البرامج الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية لكسب المعركة الانتخابية.

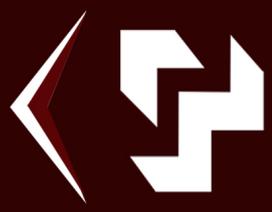
الفرع الأول: مدى واقعية البرامج الانتخابية

إن الاطلاع الدقيق على تفاصيل البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، سواء في المجالات التي عرضناها في المحور الأول من هذه الدراسة أو في مجالات أخرى، يجعلنا نخرج بمجموع من الخلاصات والنتائج التي يمكن من خلالها تقييم واقعية البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، ومدى جديتها في الإجابة على تطلعات المواطنين والمواطنات، وبناء على ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

• **الملاحظة الأولى:** تتعلق بالتمهيد الذي تضعه الأحزاب السياسية في برامجها لتبرير بعض الإجراءات التي وضعتها في متن برنامجها الانتخابي، فبالنسبة للأحزاب السياسية التي كانت في الحكومة عملت على استعراض منجزاتها في القطاعات الوزارية التي سيرتها خلال الولاية السابقة، وتعزز ذلك بتقديم أرقام وجدول توضيحية ومقارنات بين منجزاتها ومنجزات الحكومات السابقة، ومن جهة أخرى تقوم الأحزاب التي كانت في المعارضة بالتمهيد لمحاور برنامجها الانتخابي بعرض الإخفاقات الحكومية والتركيز على النقاط السلبية التي ميزت الولاية الحكومية المنتهية، وبدورها تعمل على توضيح ذلك من خلال تقديم أرقام وتفاصيل توضيحية وإجراء مقارنات.

• **الملاحظة الثانية:** هناك اتفاق على تشخيص الأوضاع بالنسبة لبعض القطاعات الاجتماعية، فمثلا كل الأحزاب تتفق على أن قطاع التعليم يحتاج إصلاح جذري، سواء من حيث البرامج والمناهج التربوية، أو الجانب المتعلق بالموارد البشرية والبنى التحتية التعليمية، نفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة الذي يحتاج بدوره إلى تأهيل في البنى التحتية والموارد البشرية لتسهيل الولوج إلى العلاج، فتشخيص الأوضاع كان نقطة مشتركة بين جميع الأحزاب السياسية حين صياغتها لبرامجها الانتخابية.

• **الملاحظة الثالثة:** تتعلق بمضامين البرامج الانتخابية ذات الأبعاد الاقتصادية، فكانت جملها تسير على نفس النمط الذي اختارته الدولة قبل أزيد من عشر سنوات، حيث التركيز على تطوير مردودية القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد الوطني والرفع من حجم صادراته،



بالإضافة إلى مواصلة الرهان على القطاع الصناعي، خاصة صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية والرفع من حجم صادراتها ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

• **الملاحظة الرابعة:** إن المبدأ الذي يقول بأن البرنامج الانتخابي للحزب هو ترجمة عملية لمرجعية الحزب الفكرية والأيدولوجية لم يكن واضحا في البرامج الانتخابية لانتخابات 7 أكتوبر 2016، فجل الأحزاب السياسية إذ لم نقل كلها انحازت إلى الخطاب الاجتماعي بالنظر إلى وقعه الكبير على الهيئة الناخبة،¹⁷ فالصحة والتشغيل والتعليم والسكن كان في صدارة المواضيع التي تركز عليها الزعامات الحزبية في حملاتها الانتخابية.

إن الملاحظات السابقة تجعلنا نخلص إلى أن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية يصعب الارتكان إليها لوضع تمايز بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، بالنظر إلى حجم نقاط التشابه التي تجمع هذه البرامج.

الفرع الثاني: مستوى الرهان على عملية تسويق البرامج الانتخابية

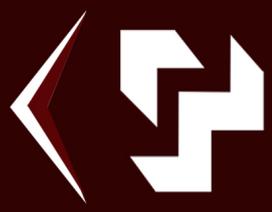
الهدف الأساسي الذي تعمل عليه الأحزاب السياسية أثناء صياغتها لبرامجها الانتخابية هي إقناع الهيئة الناخبة بما تقدمه من بدائل في مجالات السياسات العمومية، فهي تعمل على ترجمة انتظارات المواطنين والمواطنات إلى سياسات قابلة للتنزيل على أرض الواقع حال حصولها على ثقة الناخبين.

ولهذا، عملت مختلف الأحزاب السياسية على إيصال مقتضيات برامجها الانتخابية إلى أوسع الشرائح الاجتماعية، وشرح السياسات التي تروم إلى تنفيذها، وتبسيط المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي يتضمنها برنامجها، والواقع المنتظر أن يحدثه ذلك على حياة المواطنين والمواطنات.

وبالنسبة للوسائل التي التجأت إليها الأحزاب السياسية بكثرة لتسويق مضامين برامجها الانتخابية وإيصالها إلى الهيئة الناخبة نجد:

التجمعات الخطابية: تعتبر التجمعات الخطابية للأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية وسيلة تقليدية للتواصل مع الهيئة الناخبة، بيد أن الملاحظ من خلال هذه التجمعات الخطابية أنها لا تركز على شرح مضامين البرنامج الانتخابي للحزب، وإنما تسويق المرشح كشخص قادر على تمثيل الدائرة الانتخابية محل ترشيحه، وكذا التركيز على انتقاد الخصوم المترشحين في نفس الدائرة الانتخابية.

¹⁷ التركيز على الجانب الاجتماعي وصل إلى حد إعلان حزب الأصالة والمعاصرة عزمه في حال فوزه في الانتخابات التشريعية مراجعة خطة التقاعد التي أقرتها الحكومة.



الإعلام العمومي: استفادت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية من حصص للتدخل وشرح برنامجها الانتخابي للهيئة الناخبة، وتم تخصيص مساحة زمنية لكل حزب سياسي حسب حجم التمثيلية التي تتوفر عليها في البرلمان، وتبعاً لذلك منحت للأحزاب السياسية التي تتوفر على فريق برلماني في أحد المجلسين، أو عدد أعضاء كافي لتشكيل فريق برلماني مدة 21 دقيقة مقسمة على ثلاث حصص، ومنحت للأحزاب السياسية التي تتوفر على تمثيلية في البرلمان مدة 15 دقيقة موزعة على ثلاث حصص، و 5 دقائق بالنسبة للأحزاب السياسية الغير الممثلة في البرلمان.

المنشورات: وهي من الوسائل التقليدية التي تعمل من خلالها الأحزاب السياسية على عرض برنامجها الانتخابي، سواء بشكل مقتضب من خلال وضع الخطوط العريضة للبرنامج في مختلف المجالات، أو نشر البرنامج الانتخابي للحزب كاملاً على شكل كتيب.

المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي: تم اللجوء بقوة خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 إلى المواقع الإلكترونية الإخبارية، ومواقع التواصل الاجتماعي من أجل تسويق البرامج الانتخابية، حيث عملت الأحزاب السياسية على وضع مناشير تبرز بالأساس شعار برنامجها الانتخابي، وكذا العناوين البارزة لمختلف السياسات التي تقترحها في كل قطاع من القطاعات. أيضاً تم استعمال مقاطع فيديو لزعماء الأحزاب السياسية يبرزون فيها معالم برامجهم الانتخابية، وشكلت صفحات التواصل الاجتماعي مجالاً متاحاً لجميع الأحزاب السياسية لتسويق برامجها من خلال ما توفرها من سهولة في الوصول إلى شرائح واسعة من الهيئة الناخبة، خاصة الشباب.

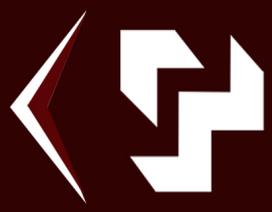
وبالموازاة مع تعدد الوسائل المستعملة في إيصال البرامج الانتخابية الحزبية للهيئة الناخبة، كان هناك أيضاً تنوع فيما يتعلق باللغات المستعملة، ونجد بالأساس الدارجة المغربية، واللغة العربية واللغة الأمازيغية واللغات الأجنبية.

الدارجة المغربية: الملاحظ أن استعمال الدارجة المغربية كان طاعياً في عملية التواصل مع الهيئة الناخبة خاصة التواصل الشفوي سواء من خلال وسائل الإعلام أو من خلال التجمعات الخطابية، أما بالنسبة للبرامج الانتخابية المكتوبة فلم تستعمل فيها الدارجة مع استثناءات قليلة مثل حزب الاتحاد الدستوري الذي اختار أن يكون شعار حملته الانتخابية بالدارجة.¹⁸

اللغة العربية: استعملت اللغة العربية أساساً في المنشورات وبعض تدخلات القيادات الحزبية في وسائل

¹⁸ الشعار الذي اختاره حزب الاتحاد الدستوري هو "الخير اللي فيك"

أي رهان على البرامج الانتخابية لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟



الإعلام.

اللغة الأمازيغية: مجموعة من الأحزاب السياسية عملت على التواصل باللغة الأمازيغية مع الهيئة الناخبة، سواء في التجمعات الخطابية أو عبر وسائل الإعلام، أو من خلال نشر برامجها الانتخابية باللغة الأمازيغية كما فعل حزب الأصالة والمعاصرة.

اللغات الأجنبية: تم استعمال اللغة الفرنسية بالدرجة الأولى في نشر البرامج الانتخابية الورقية، كما استعمل حزب الجمع الوطني للأحرار اللغة الإسبانية أيضا في مقطع فيديو منشور على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

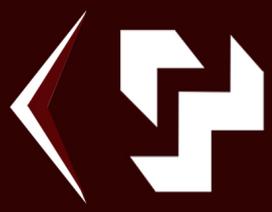
ورغم تعدد الآليات التي تتواصل بها الأحزاب السياسية مع الهيئة الناخبة خلال الحملة الانتخابية إلا أن هناك عدة مؤشرات تدل على ضعف المراهنة على البرامج الانتخابية لحسم المعركة الانتخابية:

1. غياب روح الاستمرارية في البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي: فالأحزاب التي شكلت الحكومة السابقة لا تعمل على تنسيق جهودها والدفاع عن حصيلتها من خلال تقديم برامج انتخابية متناسقة، فباستثناء حزب العدالة والتنمية، نجد باقي أحزاب التحالف الحكومي السابق تقدم برامجها على شكل بدائل لبعض السياسات العمومية الحالية رغم أنها كانت شاركت في الحكومة التي تبنتها سابقا. لهذا فالبرنامج الانتخابية التي تتقدم بها الأحزاب السياسية ليس لها أفق استراتيجي مرتبط بتموقع الحزب في المراحل السابقة، أو أهداف مستقبلية من خلال تنسيق الرؤى بين الحلفاء السابقين.

2. طغيان الطابع الاجتماعي في البرامج الانتخابية: يهيمن الخطاب الاجتماعي بشكل كبير على عملية تسويق البرامج الانتخابية، فعلى الرغم من تضمين هذه الأخيرة للسياسة المقترحة من قبل الأحزاب السياسية في مختلف المجالات إلا أن الملاحظ أن القيادات الحزبية حين تطرقها إلى محتويات برامجها تعمل على التركيز على الإجراءات المتعلقة بالمجال الاجتماعي بشكل أساسي خاصة التشغيل والصحة والسكن، وذلك بسبب سهولة تغلغل هذا الخطاب إلى شرائح واسع من المجتمع، ثم أيضا لكون المعطيات المتعلقة ببعض المجالات خاصة الاقتصادي والمالي لا تحظى باهتمام كبير من قبل الرأي العام بسبب صعوبة فهم الأرقام والإحصائيات المرتبطة بها. فالأحزاب السياسية لا تراهن على برنامجها الانتخابي بشكل كلي وإنما فقط على جزء منه لحسم نتائج الانتخابات التشريعية لصالحها.

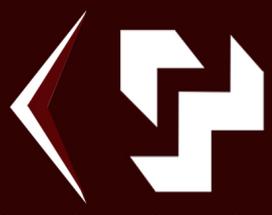
3. ضعف التفاعل مع مضامين البرامج الانتخابية: ما تمت ملاحظته خلال الحملة الانتخابية

أي رهان على البرامج الانتخابية لحسم استحقاقات 7 أكتوبر 2016؟



لاستحقاقات 7 أكتوبر 2016 هو أن النقاشات الموازية للحملة الانتخابية في وسائل الإعلام،¹⁹ لم تركز كثيرا على تحليل مضامين البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية والتفصيل فيها، ووضع مقارنات بين هذه البرامج، واستجلاء الغايات من وراءها، وهو مؤشر يدل على أن البرامج الانتخابية ليست عامل حسم مهم لنتائج هذه الانتخابات، مقابل ذلك تم التركيز على طبيعة الشخصيات التي زكمتها الأحزاب السياسية وقوتها في استقطاب الهيئة الناخبة بالاعتماد على نفوذها الاجتماعي وشعبيتها داخل دائرتها الانتخابية. وعند التطرق لبعض الإشكالات المرتبطة بتدبير الشأن العام كأزمة صندوق التقاعد وإشكالية التشغيل والتعليم والصحة، فإن النقاش يكون سطوحيا ولا يقدم إجابات واضحة وحاسمة.

¹⁹ حيث واكبت مختلف القنوات التلفزيونية والإذاعات العمومية والخاصة وبعض المواقع الإلكترونية، الحملة الانتخابية بإجراء لقاءات حوارية مع قادة الأحزاب السياسية، وبحضور باحثين مختصين في العلوم القانونية والعلوم السياسية، وفي بعض هذه البرامج تم الانفتاح فاعلين من المجتمع المدني.

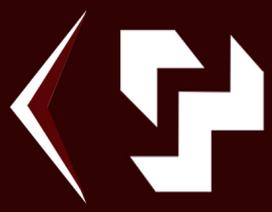


خاتمة

لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية في استمالة الناخبين، فهذه البرامج تعتبر بمثابة التعهدات التي يقدمها الحزب للهيئة الناخبة ويلتزم على تنزيلها في حال حصوله على ثقتها.

غير أن الممارسة الحزبية في المغرب لم ترق بعد إلى جعل البرامج الانتخابية مجالاً للمنافسة بين الأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية، فرغم استثمار وسائل متنوعة للتواصل مع الهيئة الناخبة إلا أن ذلك لم يكن من أجل التفصيل في البرامج الانتخابية وشرح مضامينها.

وفي ظل تهميش البرامج الانتخابية كعامل حسم لنتائج الانتخابات، تطغى بعض السلوكيات غير المشروعة في استمالة الناخبين كاستعمال المال، وإثارة النعرات القبلية.



لائحة المراجع:

- موريس دوفيرحيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011.
- سعاد الشرفاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها، منشورات مركز البحوث البرلمانية، القاهرة، 2005.
- المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.
- التقرير الختامي للمناظرة الوطنية الأولى للحكومة حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المنظمة من طرف الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة المنعقدة بالصخيرات يومي 12 و13 فبراير 2013.
- البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016
- البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016
- البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016
- البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016
- Synthèse Du Rapport De La Banque Mondial De 1995, Publié Par La Direction Des Etudes Et Des Prévisions Financières, Ministère De L'économie Et Des Finances